نمط الدولة الريعية في شراء السلم الإجتماعي وأثره على الأمن الإقتصادي الجزائري

The rentier state's method of buying social peace and its impact on Algerian economic security

د/عبدالسلام عبداللاوي*

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، (الجزائر)[1]

a.abdellaoui@univ-dbkm.dz

د/آمال بوبكر

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، (الجزائر)[2]

boubekeuramel9@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/02/06 تاريخ القبول للنشر: 2022/04/17 تاريخ النشر: 2022/12/29

ملخص:

يعتمد الإقتصاد الجزائري بشكل كبير على المداخيل الريعية، ومنه كان من الطبيعي أن يكون لها دور فعال في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة الجزائرية، والتي جعلت من هذه العائدات الضخمة، تذهب إلى شراء السلم الإجتماعي وبناء علاقات زبونية، قائمة على توزيع مداخيل الريع، بدل العمل على استثمارها بهدف تحقيق تنوع اقتصادي يخلق الثروة ويضمن ويحقق الأمن الاقتصادي، ويخرجه من رهن التهديدات المتعلقة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومن هنا تبرز معضلة التداخل بين نمط الدولة الريعية في شراء السلم الإجتماعي ومستقبل الأمن الاقتصادي في الجزائر، هذ ما يسعى البحث لتحديده من خلال تبيان نمط الدولة الريعية في شراء السلم الإجتماعي بالجزائر وميكانيزمات عملها، وكذا التداعيات التي يخلفها الإقتصاد الريعي، على مستقبل الأمن الإقتصادي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الدولة الريعية ؛ السلم الإجتماعي ؛ الأمن الإقتصادي ؛ الإستثمار ؛ خلق الثروة.

Abstract:

The Algerian economy depends largely on rentier income, and it was natural for it to have an active role in the social, political and economic life of the Algerian state, which made these huge revenues go to buy social peace and build client relationships, based on the distribution of rent income, instead of work to invest in it with the aim of achieving economic diversification that creates wealth and ensures and achieves economic security, and takes it out of the threat related to low oil prices in international markets. By explaining the rentier state's pattern of buying social peace in Algeria and its work mechanisms, as well as the repercussions of the rentier economy on the future of Algerian economic security.

key words: entier state; social peace; economic security; investment; wealth creation.

* المؤلف المرسل

1. مقدّمة:

تعتمد الدولة الجزائرية بشكل كبير في مداخيلها المالية على تصدير المحروقات التي تمول مختلف أنواع النفقات العمومية الاجتماعية و الإقتصادية والثقافية والتربوية وغيرها، فهذا المصدر الوحيد للدخل الناتج عن الريع البترولي، يمثل بوضوح مؤشرا مهما للتهديد الكبير الذي يعترض الدولة الجزائرية في تحقيق الإمن الإقتصادي والإجتماعي، بحكم عدم الاستقرار في سعر هذه السلعة التي تحدده الأسواق الدولية المضطربة، كما أن الاحتياطي من النفط الخام يعرف تراجعا، وآيل إلى النضوب والزوال في المدى المتوسط.

أسباب ودوافع اختيار الموضوع: لعل من أهم الأسباب التي تدفع للبحث في هذا الموضوع هو الخوف والحرص على الأمن الإقتصادي الجزائري نتيجة الإفراط في استخدام الريع من طرف الدولة لشراء السلم الإجتماعي، وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، وبناء علاقات قائمة على مبدأ الزبونية السياسية، بدلا من إستثمار المداخيل النفطية في خلق الثروة وتحقيق التنمية الإقتصادية التي تؤدي إلى تنويع الاقتصادي، وحمايته من التهديدات المتعلقة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، وانطلاقا من هذا تطرح الدراسة الإشكالية البحثية التالية:

ماهي تداعيات استمرار نمط الدولة الريعية في شراء السلم الإجتماعي على الأمن الاقتصادي الجزائري؟

وكفرضيات بحثية رشحنا الفرضيات التالية:

1/إستثمار المداخيل الريعية في شراء السلم الإجتماعي لا يخدم تنويع الإقتصاد الجزائري.

2/ المداخيل الريعية تتأثر بصدمات تقلب الأسعار الدولية للخام المصدر مما يضعف الرهان عليها.

3/ الرهان على المداخيل الريعية يرهن مستقبل الأمن الإقتصادي الجزائري.

4/ الإهتمام بالسلم الإجتماعي على حساب تنويع وتنشيط الإستثمار الإقتصادي يسبب الركود العام.

أهداف البحث: تكمن أهداف البحث في تحديد مفهوم الدولة الريعية في الجزائر وميكانيزمات عملها، ونمطها في شراء السلم الإجتماعي دون الإستثمار في الموارد سواءا الطبيعية أو البشرية، وكذا التداعيات التي يخلفها الإعتماد على الريع على مستقبل الأمن الإقتصادي الجزائري.

منهجية البحث: المنهجية المستخدمة في البحث تعتمد المنهج التحليلي الوصفي، من خلال وصف المط الإقتصادي الريعي، وكذا تتبع التطور التاريخي للإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال، إضافة إلى منهج دراسة الحالة، والذي يمثله النموذج الجزائري.

أدبيات الدراسة: من الدراسات والأبحاث السابقة والمشابهة للمقال محل البحث، نجد كتاب مسعود آيت زروق، بعنوان الإقتصاد الريعي في الجزائر ومعضلة خلق الثروة، الصادر عن دار الهاشمية بعمان الأردن 2002، والذي حاول تسليط الضوء على الإختلالات البنيوية في الإقتصاد الجزائري من خلال تبيان أوجه قصور الإستثمار، والمشاكل التي تحد من نموه وتطوره بما يخدم تنوع الإقتصاد الوطني، إضافة إلى

هذا المؤلف نجد الكتاب الموسوم بأزمة الدولة الريعية في الجزائر "التحديات والحلول " للكاتب زايدي أحمد والصادر عن دار الكتاب بوهران الجزائر 1999، والذي سرد فيه واقع الإقتصاد الجزائري الريعي وكيف أثر هذا الوسم على هيكيلية الإقتصاد الجزائري، وكذا نجد الكتاب الجماعي المعنون ب: الاستراتيجية الوطنية للتحول من الاقتصاد الريعي في الجزائر، الصادر عن مركز المطبوعات الأكاديمية من جامعة الشريف مساعدية بسوق أهراس، الذى حاول إعطاء الحلول الممكنة لتجاوز مشكلة الإتكال على العائدات الطاقوية فقط في الإقتصاد الجزائري.

غير أن هذا البحث يتميز بكونه يسلط الضوء على زاوية أخرى من خلال تحديد مكامن العلاقة بين نمط الدولة الريعية في التسيير من خلال شراء السلم الإجتماعي، دون الإستثمار في الموارد سواءا الطبيعية أو البشرية وأثر هذه المعطيات على الأمن الإقتصادي في الجزائر.

وهذا من خلال خطة بحثية تتكون ممن:

1. مقدمة
2. التأصيل المفاهيمي

1.2 مفهوم الريع "rent" :

2.2 الاقتصاد الريعي:"Renteconomy"

3.2 سمات الدولة الريعية :

4.2 السلم الاجتماعي

3. توجيه المداخيل الريعية للزبائنية وشراء السلم الإجتماعي في الجزائر

1.3 سيطرة الدولة على مفاصل الإقتصاد:

2.3 صرف مداخيل الريع للسياسة لا للإستثمار:

4. تداعيات نمط الدولة الريعية على الأمن الاقتصادي الجزائري

1.4 تداعيا تراجع أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري:

2.4 حلول تحرير الإقتصاد الجزائري من المداخيل الريعية

5. خاتمة

2. التأصيل المفاهيمي

1.2 مفهوم الريع "rent" : الريع لغوياً : هو النماء والزيادة ويقال راعت الإبل نمت وكثر أولادها، وراعت الحنطة أي زكت، وريع البئر ما ارتفع من حوالها، وريعان كل شي أفضله وأوله، مثل ريعان الشباب، أزهى ما في عمر الإنسان (أبو الحسن، 2006)

تعتبر مفردة "الريع" الكلمة الأساسية التي اشتقت منها باقي المفاهيم المشكلة للبراديغم الريعي. وفي الواقع، مفردة الريع هي مفردة تنتمي إلى حقل الاقتصاد السياسي، ويعود تاريخ ظهورها إلى فجر الحداثة الأولى فيكتابات الاقتصاديين الاسكتلنديين والإنجليز، لكن يعتبر "دفيد ريكاردو" أهم من قدم تحليلا دقيقا لهذه المفردة، لهذا يقال عنها بأنها مفردة "ريكاردية"، و الريع الوحيد الذي عرف في فجر الحداثة

الأولى هو الريع العقاري، ومن هنا عرف ريكاردو الريع بأنه "ذلك المال الذي يدفع لملاك الأراضي الزراعية مقابل الحصول على حقوق استغلالها" وعليه يمثل الريع العائدات التي تدرها الأراضي الزراعية على ملاك الأراضي (محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، 2007)

2.2 الاقتصاد الريعي:"Renteconomy" برز مفهوم الريع الاقتصادي مع "الفريد مارشال" Alfreadmarshall الذي أعطى الريع معنى أكثر شمولا ليصبح الريع الاقتصادي بديل الريع، بمعنى أن الريع قد يكون جزء يدخل في كل عوائد عناصر الإنتاج، وفي كل القطاعات، لطالما أنه يمثل فرق غير مبرر بين التكلفة والسعر .

و لا يتأسس الاقتصاد الريعي على عامل واحد فقط كوفرة النفط و المواد الأولية، بالرغم من تركيز بعض الأطروحات على هذا العامل أو ذاك، بل ينشأ الاقتصاد الريعي من تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية، و يتأسس الاقتصاد الريعي على شرطين أساسيين، منها تنحدر بقية الخصائص الأخرى. وهما شرط خارجية الموارد المالية، شرط سيادة عنصر ريعي في مداخيل الاقتصاد الوطني، ويصبح اقتصادا ما ريعيا إذا كانت تسود فيه الريوع بنسبة ضخمة تتجاوز 70 %، شرط أن تكون هذه الريوع مصدرها خارجي بالنسبة لإقتصاد الدولة (حازم، 1987، صفحة 81)

وبالتالي الاقتصاد الريعي هو ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه مصادر مالية ضخمة غير مرتبطة بالجهد الإنتاجي الداخلي. ".

كما أن اصطلاح الاقتصاد الريعي، يستخدم في حالة ما كان للريع الخارجي دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، وفي المقابل لا تعتبر الدولة دولة ريعية التي تكون مصادر الريع فيها متنوعة تشارك فيه عدة قطاعات بنسب معتدلة، كما يعرف "جورج قرم" الاقتصاد الريعي بأنه: "حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحا كبيرة، دون أن يكون لصاحب الريع أي نشاط إنتاجي أو إبداعي يذكر".

3.2 الدولة الريعية rentier Etat : برز مصطلح الدولة الريعية مع الباحث الإيراني "حسين مهداوي" في السبعينات من القرن العشرين في مرحلة الطفرة النفطية، وما وكابها من تطورات في الدولة النفطية، وقد لازم مفهوم الدولة الريعية مفهوم الدولة النفطية، إذ يعبر مصطلح دولة الريع النفطي، عن تلك الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات صادراتها من النفط لتغطية الجزء الأكبر من نفقاتها (عبدالرزاق، 2015)

وقد طرح "حسين مهداوي" مفهوم يستند إلى مسلّمتين أساسيّتين:

الأولى: تذهب إلى أن الدولة الريعيّة لا تحصل على مواردها من الضرائب التي تفرضها على مواطنيها، وبالتالي فهي لا تخضع إلى محاسبة المواطنين، فتصبح "مستقّلة سياسيّاً" انطلاقاً من "استقلالها الضريبي".

الثانية: تذهب إلى أن هذه الدولة تعتمد سياسات توزيعيّة بدلا من السياسات الإنتاجية التي تؤدّي كمحصلة إلى استثناء وإبعاد السكّان عن حيّز المجال السياسي وبالتالي من نطاق المطالبة بالديمقراطية.

ويمكن القول أن الدولة الريعية هي تلك التي تعتمد في إدارتها لشؤون الدولة على عائدات من الخارج، سواء كانت هذه العائدات نتيجة بيع مادة خام، أو لقاء تقديم خدمات إستراتيجية أو عن طريق فرض ضرائب على حوالات المغتربين في الخارج . (زياد ح.، يروت، الصفحات 53-58)

4.2 سمات الدولة الريعية : تتميز الدولة الريعية بمجموعة من السمات المتمثلة في:

- الدولة هي المشغل الرئيسي للناس، مما يجعلها بيروقراطية متضخمة وغير كفوءة. وفي مثل هذه الظروف يصعب ظهور مجتمع مدني نشيط. وبالتالي لا يكون هنا كدافع للتطور نحو الديمقراطية.
- مصدر الدخل الريعي خارجي ويرتبط بالطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن الإنتاجية.
- عدم الاعتماد بشكل كبير على الدخل من عناصر الإنتاج المحلية.
- الدولة وسيط بين الاقتصاد الخارجي والمحلي ومستوى تحكمها بالدخل الريعي.
- حرية الدولة في استخدامات الدخول الريعية، وصرفها حسب مصالحها، وعادة ما يتم ذلك في مجالات الإنفاق العام، وشراء الود السياسي، التوسع في التوظيف، مجالات تطوير الدولة وأجهزتها، تحسين ورفع مستويات معيشة أفراد المجتمع (جورج، 2008، صفحة 63).

ومن خلال العملية التي تقوم بها الطبقة الحاكمة والمتمثلة في التحكم في إعادة توزيع الريع على المكونات الأساسية للمجتمع، يتعمق وبتعزز مفهوم الدولة الريعية.

وفي نموذج الدولة العربية، نجد أن الدولة هي التي تحتكر تحصيله، وتقوم بدور حلقة الوصل بين القطاع المولد للريع وبقية القطاعات، من خلال الإنفاق الحكومي كأداة لإعادة توزيعه على أفراد المجتمع، وهنا يظهر أثره على طبيعة النظام السياسي السائد (غسان، 1989، صفحة 94).

إذن الاقتصاد الريعي ما هو إلا وليد لدولة ريعية، ولكن ليس بالضرورة كل اقتصاد ريعي وليد دولة ريعية، ومنه يمكن اعتبار الدولة الريعية على أنها حالة خاصة من الاقتصاد الريعي، ناجمة عن انعدام الحكم الراشد، إذ أنها الحالة التي يؤول فيها الريع الخارجي أو نسبة مرتفعة منه إلى فئة صغيرة من المجتمع، والمتمثلة في الطبقة المهيمنة على الحكم، والتي تقوم بإدارة وإعادة توزيع هذه الثروة الريعية من خلال الإنفاق العام (عبدالله، 2003، صفحة 216).

5.2 السلم الاجتماعي: انطلاقا من معني السلام بصفة عامة، والذي إما يُعرف بغياب المظاهر السلبية مثل العنف، أو بحضور المظاهر الإيجابية مثل الهدوء، والاستقرار، والصحة، والنماء، الخ، يمكن أن نقترب من مفهوم السلام الاجتماعي .Social Peace

يتكون كل مجتمع من مجموعة من البشر، مختلفون بالضرورة عن بعضهم بعض، سواء في انتمائهم الديني، أو المذهبي، أو موقعهم الاجتماعي، أو الوظيفي، ولكن يجمعهم جميعا ما يمكن أن نطلق عليه

"عقد اجتماعي" أي التزام غير مكتوب بينهم، يتناول حقوق وواجبات كل طرف في المجتمع. الخروج علي هذا العقد يمثل انتهاكا لحقوق طرف، وإخلالا بالتزامات مما يستوجب التدخل الحاسم لتصحيح الموقف.

من هذا المنطق فإن العقد الاجتماعي هو:

1/ تعبير عن حالة توازن بين الأطراف المجتمعية المختلفة في المصالح، والقوة، والإمكانات، والإرادات.

2/ يحافظ علي هذا التوازن "قوة"، ليست هي بالضرورة "قوة العضلات" أي العنف، ولكن هي-في الأساس- قوة القانون، والشرعية.

3/ يساعد علي تسوية النزاعات أو الخلافات باعتباره المرجعية التي تعود إليها الأطراف المختلفة لحل مشكلاتهم (شريفة، 2008، الصفحات 251-254).

يساعد ذلك علي حدوث ما نطلق عليه "التوقع"، كل طرف يتوقع من الطرف الآخر سلوكا معينا، بناء علي ما يقع علي عاتقه من التزامات وواجبات، فإذا لم يأت بهذا السلوك، يعتبر ذلك خروجا علي العقد الاجتماعي السائد، فمثلا إذا كانت هناك التزامات تقع علي عاتق صاحب العمل تجاه العاملين، فإنه في المقابل هناك حقوق لصاحب العمل تجاه العاملين. الإخلال بأي منهما يؤدي إلي الخروج عن العقد الاجتماعي، مما يستوجب التصحيح. (jeuni, 1970, pp. 471-482)

هناك نوعان من العقد الاجتماعي، الأول مباشر، والثاني غير مباشر.

أ/ **العقد الاجتماعي المباشر.** هو العقد الذي تبرمه الأطراف علي نحو محدد سلفا. مثل تحديد المكان، الزمان، التوقعات المتبادلة من جانب كل الأطراف. مثال علي ذلك عقد بناء مبني. يتوقع الطرف الأول (صاحب الأرض الفضاء وممول المشروع) من الطرف الثاني (شركة مقاولات أو حتى مقاول عادي) أن ينتهي من تشييد المبني بمواصفات محددة متفق عليها، وتجري عملية التسليم عبر مراحل زمنية محددة سلفا. ويتوقع الطرف الثاني من الطرف الأول مقابلا ماديا محددا في ضوء الالتزامات المطلوبة. هكذا تكون التوقعات المتبادلة واضحة بين الطرفين.

ب/ **العقد الاجتماعي غير المباشر.** هو العقد الذي يتعلق بالقيم والمعايير والمشاعر والاتجاهات، وما هو متفق عليه ضمنا بين مختلف الأطراف، والخروج عليه يبعث علي الاستنكار. مثال علي ذلك وعد الكلمة بين الأطراف التجارية، والأمانة في العلاقات بين البائع والمشتري، وهكذا يتحقق السلام إذا كان العقد الاجتماعي- المباشر وغير المباشر- يجري علي أرض الواقع دون أية مشكلات، ولكن يتوتر، ويضطرب، وينحرف مساره إذا لم يجر احترام العقد الاجتماعي علي أرض الواقع (عكاشة، 2011، صفحة 51).

وتعرف المجتمعات ظاهرة التنوع والتعددية، تختلف المصالح، وتتباين الاتجاهات، ويختلف النظرة إلي الحاضر والمستقبل، كيف يمكن- في ضوء كل هذا- أن يتحقق السلام الاجتماعي بينهم.

3. توجيه المداخيل الريعية للزبائنية وشراء السلم الإجتماعي في الجزائر

إن الحديث عن المقاربة الريعية لتحليل طبيعة الدولة في الجزائر، تتطلب تحليل بنية الاقتصاد الجزائري الذي يتميز بالتبعية الكبيرة للريع النفطي،حيث يعتبر النفط المحرك الأساسي للاقتصاد

الجزائري فهو يشكل المصدر الأساسي لثروة البلد، إذ يحتل قطاع النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث تقدر نسبة صادرات النفط من الصادرات الإجمالية حوالي ، 97% ، كما أنه يشكل حوالي 60% من إيرادات الميزانية، وهو الأمر الذي يعكس اختلالا كبيرا في موازين الاقتصاد الجزائري (إدريس، 2016، صفحة 218).

1.3 سيطرة الدولة على مفاصل الإقتصاد: تتميز الدولة في الجزائر بكونها تسجل نسبة مرتفعة في الإنفاق العام، فقد منحت الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري، ولتضخيم أدوارها الاقتصادية، ذلك أن الريع يزيد من إيرادات الحكومة ويمنحها القدرة على النمو والتفوق على الفواعل الأخرى.

وتكون العلاقات ضمن هذه الدولة مع المجتمع علاقات زبائنية، حيث يقوم الأتباع بالحصول على فوائد من الدولة، لكن هذه الفوائد هي بالأساس متأتية من ريع تحصل عليه الدولة ويقوم النظام بتوزيعه لكسب الولاء (زياد ح.، 2009، صفحة 134) .

و النظام الزبائني و الريعي مترابطان، حيث يقوم بالتحصيل والتوزيع بهدف الحصول على الولاء، وتصبح الدولة عبارة عن مضخة لتحصيل المداخيل المالية ومن ثم توزيعها على المؤيدين، ورغم أن من أدوار الحكومة في النظم الديمقراطية أيضا تحصيل المداخيل وتوزيعها على الناس، إلا أن عملية التوزيع تقوم بحيادية ومن دون أسباب شخصية، ويكون التوزيع عاما بقدر المستطاع ولمصلحة عامة، بينما الريع في الدولة الجزائرية يذهب إلى فائدة مجموعات معينة، تكون مرتبطة بالقيادة وفائدة النخب ضمن عمل شبكات المحسوبية على حساب باقي الشبكات، وتتم عملية توزيع الريع من خلال مجموعة من الوسائل مثل عملية التوظيف السري الواسعة غير المبررة لعدم حاجة بيروقراطية الدولة لهذا التوظيف دون مراعاة لا لحاجة ولا للكفاءات. (عادل، الدولة الريعية وإشكالية الأمن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 2008، صفحة 248)

وما يميز هذا النوع من الدول هو أنها تعيق التحول الديمقراطي وتمنع من تطور المجتمع المدني أي المجتمع الذي يعيد إنتاج ذاته كمجتمع خارج إطار الدولة، وفي علاقة استقلال نسبي معها، وتكون الموازنة العامة في الدولة الريعية وكأن الحاكم الذي تتجسد الدولة به يصرف على المواطنين من جيبه وماله الخاص وكأنها مكرمات مصممة لشراء ولاءات سياسية.

فالدولة الريعية تحصل على دخل كبير من الخارج وبالتالي تتمكن من إيرادات مهمة تجعلها في غنى عن فرض الضرائب من أجل سد نفقاتها العمومية. وبذلك فهي تقايض وتشتري السلم الإجتماعي عن طريق تجنب مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي يمكن أن تهدد سيطرتها على السلطة،كما تعمل المداخيل الريعية على تشجيع ما يعرف بسلوك إرادة الريع حيث تتضارب المصالح، وكل جهة تحاول السيطرة على جزء هام من ريع الموارد، من خلال السيطرة والهيمنة على الدولة ومفاصلها (ثناء، 2001، صفحة 140) .

2.3 صرف مداخيل الريع للسياسة لا للإستثمار: إن الطبيعة الريعية المميزة للاقتصاد الجزائري قد منحت هذا النمط من الدولة فرصة للحصول على سند اقتصادي يمنحها قوة وقدرة إضافية للبقاء

والاستمرار وذلك عبر استثمارها في سياسات شراء الولاء والسلم الاجتماعي، التي يمنحها لها عوائد الريع ،التي تستحوذ عليها السلطة وتوظفها بما يخدم مصالحها، حيث لعبت عائدات الريع دورا رئيسيا في الحفاظ على استقرار وتدعيم نموذج الدولة والسلطة في الحالة الجزائرية، ففي هذا النموذج من الدولة تتحول الثروة إلى وسيلة لتثبيت النموذج السياسي الخاص بالنخب الحاكمة التي تستعيض عن سياسات القمع والعنف بسياسات شراء الولاء (Samir, 2011, p. 133).

وهو ما يفسر جزءا كبيرا من الخصوصية التي أصبح تتميز بها الجزائر، فالاقتصاد الريعي قد منح الدولة في الجزائر قدرة استثنائية على البقاء، و مثل سند الدولة الجزائرية الأهم في إعادة إنتاج منطق الهيمنة والسيطرة على المجال الاقتصادي والسياسي، ليحرم بذلك المجتمع فرصة إعادة إنتاج نفسه في حالة تفاعل مع الدولة، و تفترض نظرية الدولة الريعية أنه من غير المحتمل أن تكون هناك ديمقراطيات ليبرالية، حيث عادة ما تميل هذه الأخيرة لان تكون مستقلة وبأقل محاسبة.

و ضعف هامش الحريات السياسية في الناظمة التسلطية والريعية يقلص من فعالية الحوار الاجتماعي كون الأنظمة مازالت تسيطر وتهيمن على القوى الاجتماعية وتنظيماتها، فالدولة الريعية تسهم في جعل الدولة مستقلة على رؤوس الأموال وضرائب مواطنيها، مما لا يضطرها لإشراكهم في تبني الخيارات التنموية الإقتصادية للبلاد(Mark, 1998) ، كما أن الريع يسمح لها بعرقلة تطور القوى الاجتماعية من خلال سياسات تتراوح بين محاولات احتوائها، بمنحها مزايا اجتماعية وسياسية معتبرة، من جهة أو السيطرة من خلال إصدار القوانين والقرارات التي تقيدها وتعرقل تقوية نفوذها، وتثبت الوصاية السياسية عليها، حتى لا تستطيع تشكيل قوة فاعلة ومؤثرة في اتخاذ القرار، الأمر الذي يضعف القوة الاجتماعية وتنظيماتها ويجعلها قليلة الفعالية. حيث يساهم الريع النفطي في فشل عملية الإنعتاق الاجتماعي من هيمنة الدولة

فقد أدت الطبيعية الريعية للدولة الجزائرية القائمة على تركيز مصادر الدخول المالية في أيدي النخبة الحاكمة فيها، دورا مهما في فرض شروط العقد الاجتماعي بينها وبين رعاياها حيث تجسدت قاعدة حصول المواطنين على منافع مالية مقابل ولائهم السياسي لهذه النخب الحاكمة ، الأمر الذي ساهم في تقوية نمط الدولة الكوربوراتية ونمط العلاقة الموجودة بين المجتمع المدني والدولة ضمن هذا الإطار (نبيل، 2012، صفحة 55).

وفي ظل نموذج الاقتصاد الريعي فان العلاقة بين الدولة والمجتمع هي علاقة من طرف واحد، فالدولة توفر كل شئ ، وبالتالي فإن العلاقة بين المواطن والدولة تتمحور حول مقدار ما يحصل عليه منها، فالاقتصاد الريعي أعاق عملية التطور الطبيعي للمجتمع في الدولة العربية كما أنه عرقل قيام مجتمع يعيد إنتاج نفسه كمجتمع تعاقدي قوي من الأفراد القادرين على فرض نفسهم بشكل مستقل عن الدولة، هذا الوضع أدى بالنخب الحاكمة في الجزائر إلى اعتبار الريع ورقة تفاوضية على طاولة التنازلات، لضمان بقائهم في السلطة فهو بمثابة السند الاقتصادي الذي يضمن بقائهم (محمود، 1989، صفحة 91)، غير أن وللمفارقة فإن التكفل الاجتماعي والتربوي متوفر في المدن ومنعدم في الريف، مما شجع

الكثيرين على هجران الزراعة والالتحاق بالصناعة والخدمات. ومنذ ذلك الوقت لم تتغير النظرة الدونية للقطاع الفلاحي واعتباره قطاعا هامشيا، بحيث لا يلقى الفلاح الاحترام والتقدير من طرف المجتمع. فمع ازدياد حاجيات السكان وتراجع الإنتاج الفلاحي ازدادت فاتورة الاستيراد للسلع الغذائية، كما أن أسعار المواد الغذائية صارت ترتفع باستمرار مؤثرة بذلك سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين، بل ومهددة لأمن الغذائي للبلاد نظرا لما يمثله الاستهلاك الغذائي من نسبة مرتفعة وصلت إلى 80% من متوسط أجور العمال والموظفين، ومنه فإن القطاع الفلاحي المتدهور باستمرار يشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، من خلال سياسة الدعم على أسعار بعض المواد الغذائية المعاشية وفي حالة التخلي عن الدعم أو جزء منه قد يحدث انفجارا اجتماعيا لا يحمد عقباه (مصطفى، 2011، صفحة 120)

4. تداعيات نمط الدولة الريعية على الأمن الاقتصادي الجزائري

يعتبر الأمن الاقتصادي أحد أهم أركان الأمن للدول اوالمجتمعات باعتباره مصدرا للإستقرار و الرفاه الاجتماعي، وبالتالي مصدر استقرار سياسي ومؤسساتي، ولا يمكن فصله عن باقي أبعاد الأمن بجميع أشكاله، وانعدام هذا الأخير يعني بالضرورة المساس بباقي أبعاد الأمن، وفي الاقتصاديات الريعية التي يهيمن فيها الفاعل السياسي على الفاعل الاقتصادي، ويتدخل في كل أدوات إنتاج الثروة وتوزيعها يصبح الأمن الاقتصادي رهينا باستقرار مؤسساتي ، وهو أمر غير مضمون في الدولة الريعية.

هذا ما كشفته الأزمة الاقتصادية الراهنة بعد تراجع المداخيل البترولية بفعل إنخفاظ أسعارها دوليا، اتضحت العلاقة الطردية بين الارتفاع النسبي للعائدات الريعية في الجزائر من ناحية وتدني مستوى الأداء الاقتصادي من ناحية أخرى. أضف إلى ذلك، فإنها كشفت أن الآليات التي تحكم هذه العلاقة والتي يمكن استشفافها من أن تضخم الجهاز الحكومي البيروقراطي الجزائري، وهيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية على النشاط الاقتصادي، نابعان من توافر الموارد الريعية، ومن حرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، الأمر الذي يرتبط بضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل الديمقراطي، وغياب الشفافية والمساءلة.ويؤدي هذا الوضع، بطبيعة الحال، إلى انتشار الفساد وتشويه السياسات والقرارات الاقتصادية.

إذن الدولة الريعية في الجزائر اعتمدت سياسة الإدراج والإقصاء وقد ساهم في قدرتها على اعتماد هذه السياسة قدرة الدولة على توزيع الصناعة الوطنية والتشغيل في سلك الوظائف العامة والخدمات الاجتماعية، وكانت الاستقلالية الذاتية النسبية للدولة، وكذلك قدرتها على توزيع المغانم قد تحققتا من خلال اكتساب الدولة لموارد مالية من الريع، وهنا يمكن القول أن الدولتية وإشاعة الأجهزة البيروقراطية في جسم الدولة مثلت بعضا من المتلازمات الواضحة للدولة في الجزائر (عادل، الدولة الريعية وإشكالية الأمن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 2018).

وهذا أدى بدورة لمجموعة من النتائج:

- ترهل الدولة بكامل أجهزتها.
- عدم قدرة الدولة على القيام بأدوارها.
- استنزاف الثروة.
- تفقد القوى السياسية أهميتها وقدرتها على التأثير في الحياة السياسية، وبالتالي تفقد قدرتها التأثير على الحياة الاقتصادية (مايكل، 2014، صفحة 81)

إذ أدت الدولة الريعية الجزائرية منذ الاستقلال إلى اليوم إلى ابتعاد الممارسات الاقتصادية عن وظيفتها الرئيسية المتمثلة في خلق الثروة والقيمة المضافة، بل أصبحت تقوم بوظيفة أخرى متمثلة في شراء السلم الاجتماعي، كسب الحلفاء داخل المجتمع، وسقي الشبكات الزبونية المنتشرة على كافة المستويات، وهذه السياسات أنتجت ما سمي بالمركزية الإدارية في التسيير الاستثمارات العمومية الضخمة، بالإضافة إلى سياسية الأسعار المدعمة، وأنماط أخرى لتوزيع الريع، الأمر الذي جعل من الأموال الريعية توجه إلى قطاعات المقاولات بدل القطاعات المنتجة (فقدت الجزائر في أخر موجة لارتفاع أسعار النفط في مدة أربع سنوات 50ألف شركة صغيرة ومتوسطة) (عكاشة، 2011، صفحة 54).

وعليه يمكن القول أن هيمنة النفط أو المحروقات بشكل عام على الاقتصاد الجزائري و رغبة الدولة الريعية في الجزائر الاستمرار في الاعتماد على مداخيل المحروقات، أدت في القرن الماضي إلى تدهور القطاعات الأخرى المنتجة كالفلاحة والصناعة ، حيث شهدت الجزائر تراجع ملحوظ للقطاعات الأخرى غير النفطية، وهذا ما يسمى في عالم الاقتصاد "بالمرض الهولندي"، حيث أدى الاعتماد على هذا القطاع إلى تزايد وتيرة الاستيراد بتزايد العوائد من المحروقات، وقاد ذلك إلى مجموعة من الإختلالات:

1. تواضع نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الخام، حيث أن معدل الاستثمارفي الجزائر هو في حدود أو أعلى من المعدل العالمي المقدر ب 21% إلاأنه أقل من معدل الدول سريعة النمو في شرق آسيا والذي وصل إلى حدود39% ، وهو الحد الذي يضمن لها استدامة النمو.
2. تواضع نصيب الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الخام.
3. ارتفاع النفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة على حساب النفقات الرأسمالية، حيث تراوحت في الجزائر في الفترة من 2002 إلى 2006 مابين، 59% إلى 63% من إجمالي الميزانية ومنذ سنة 2000 عملت الجزائر من خلال مختلف البرامج الاقتصادية على الخروج منحلقة التخلف والقضاء على الفقر و البطالة خلال انتهاج سياسة الإنفاق العمومي ، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، ورغم أن الجزائر شهدت انتعاشا اقتصاديا في هذه الفترة لكنها لم تضمن أمنها الاقتصادي ولازلت رهينة قطاع المحروقات والذي تتحكم فيه عوامل خارجية (ماجد، 2009، صفحة 47).

فالاحصائيات أكدت أن الإستيراد بلغ أكثر من خمسين مليار دولار سنويا وأن أكبر نسبة أي 80 % منه نتيجة الإنفاق العمومي على التجهيزات وحتى الدراسات لمختلف المشاريع المدرجة في مختلف البرامج

المسمات تنموية، بينما التنمية منها براء. بينما النسبة المتبقية والمقدرة بحوالي 10 مليار دولار فهي لإشباع الحاجات الاستهلاكية للمواطنين غير أن أكثر من نصف هذا المبلغ يدخل في باب الاستهلاك غير الضروري (توفيق، 2012، صفحة 168).

2.4 حلول تحرير الإقتصاد الجزائري من المداخيل الريعية انطلاقا من ما سبق يتطلب من الجزائر لتحقيق أمنها الاقتصادي إخراج الاقتصاد من تبعيته لهذا القطاع المحروقات والاستثمار في مجالات الأخرى، التي لها تأثير دائم وايجابي على الاقتصاد ، والتي تكون بأقل تبعية للأزمات وتقلبات الأسعار الخارجية، ولها تأثير ايجابي على المستوى العام للتنمية .

غير أن الأمر يتطلب أكثر من القيام بإصلاح اقتصادي وتنمية اقتصادية بل يتطلب تحقيق تنمية سياسية من خلال بناء دولة القانون و الحكم الراشد تعمل على القيام بأدوارها من خلال بناء علاقات بين السوق والدولة و المجتمع قائمة على التوزيع العادل للثورة والشفافية ، فالدمقرطة والحكم الراشد يؤديان إلى تفكيك الدولة الريعية القائمة على العلاقات الزبونية بين الدولة والمجتمع، والتي أدت في الجزائر إلى انتشار الفساد بكل أشكاله الأمر الذي جعل الأمن الاقتصادي الجزائري رهينة متغيرات مجهولة، وجعله يعاني من مجموعة أزمات تهدد أسسه (توفيق، 2012)

إن أكبر تحدي يواجهه المجتمع الجزائري يكمن في القدرة المالية المتراجعة في أفق 2018 أي بعد 7 سنوات (نور الدين، 2008، الصفحات 96-102)، بالنظر إلى عدم قدرة الاقتصاد الجزائري من التخلص من التبعية الكلية للريع النفطي والغازي رغم الفرص المتاحة، وبالأخص الفرصة الزمنية والمالية، فلقد استغلت هذه البحبوحة المالية الحالية في تشجيع الاستهلاك الداخلي، معتقدين بأن اتساع السوق الداخلي في الجزائر يشجع آليا في تحفيز الاستثمار بكل أنواعه وبالأخص الاستثمار الأجنبي، غير أن حتمية سوء التسيير والرداءة المتفشية في أوصال الإدارة العمومية يعتبر تشجيع الاستيراد المكثف على حساب الانتاج الوطني، مما أوقع في حياة المجتمع فسادا ورشوة أفقدت المستثمرين الشعور بالثقة والأمان في الاقتصاد الجزائري، وأوجدت ميلا طبيعيا لهروب رؤوس الأموال من البلاد إلى الخارج، وهذا النزيف للعملة الصعبة يقابل الاستيراد، فما فشلنا في تحقيقه من وضع أسس اقتصادية للانطلاقة في أكثر من عشرية كاملة من وفرة المداخيل الريعية.

5. خاتمة

و يمكن القول أن الدولة في الجزائر، تميزت منذ القرن الماضي، بكونها دولة تسيطر على جميع مفاصل الحياة، فنجد أن تنظيمات المجتمع المدني وجماعات النخبة والأحزاب السياسية، كلها تتجند لبقاء النظام السياسي، وقد استعملت الدولة في الجزائر ، الريع الاقتصادي كأحد أهم العوامل التي ساعدت في استمرارها، من خلال عملية تمويل هذا الأخير لنشاط هذه الدولة، حيث منحها سند تتمكن من خلاله من الهيمنة، وكذا إعاقة عملية تطور الاقتصاد خارج إطار سيطرة الدولة، الأمر الذي أدى إلى استمرار الاقتصاد الريعي القائم على تصدير النفط والغاز، وكذا أدى إلى انتشار العلاقات الزبونية بين الدولة و

المجتمع، الأمر الذي افرز جمود الإستثمار والحركية نحو خلق الثروة المحلية، هذا الأمر أصبح يشكل تهديد حقيقي للأمن الاقتصادي الجزائري.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أنه في ظل استمرار وجود الثروة المرتبطة بالريع في الجزائر، واستمرار سيطرة السلطة على الثروة، وإستمرار نمط الزبونية من خلال شراء السلم الإجتماعي من المرجح أن تستمر الوضعية الاقتصادية في الجزائر دون إستثمار حقيقي ودون بوادر لخلق الثرة، وذلك في ظل عدم دخول متغيرات أخرى. فلقد فشلت كل السياسات الإقتصادية والمالية في الرفع من الحد الأدنى، وبلوغ قاعدة كافية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من الدعم المالي الضخم ظاهريا لهذه المؤسسات والتي تمثل القاعدة المحورية والأساسية لخلق الثروة الحقيقية. فلقد بذرت الجزائر الأموال الكبيرة، باعتماد الدعم المالي والجبائي، لتشجيع هذه المؤسسات باعتبارها الضامن الأول للخروج من ضائقة التبعية للمحروقات وتقليص البطالة، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال، نظرا لعدم فهم أصحاب السياسة الإقتصادية في البلاد متطلبات التسيير ومقتضيات التنافسية، وذلك لارتباط فكرة أن المال والتمويل يضمن الانطلاقة القوية والسريعة للاستثمار، و الواقع يؤكد أن المال لا يصنع الرجال بل العكس هو الصحيح. فرغم أولوية الاهتمام بهذا القطاع وتخصيص وزارة كاملة لتسند المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن فلسفة المقاولة والمؤسسات الإقتصادية غائبة عن الإداريين الذين لا يهمهم إصلاح وضعية المؤسسات، باعتبارها مؤسسات خاصة سيجني أصحابها الأموال الكبيرة بينما هم ليسوا إلا موظفين عموميين أجراء. فطيلة سنوات من الرداءة والفساد، لم تبقى داخل كيانات الدولة الإدارية، والمفترض أن تكون داعمة ومساندة للاقتصاد الحقيقي (1Espace_réservé)، أي كفاءات وخبرات فكرية ومتخصصة نتيجة التهميش والاحتقار، فما فائدة وزارة كاملة تستهلك ميزانية التسيير والتجهيز الضخمة، بينما نتائجها السنوية في خلق المؤسسات لم تعرف تقدما يذكر، فالأولى تكليف وزارة المالية بمهام الدعم المالي والجبائي بدلا من خلق وزارة غير ذات جدوى حقيقية في الميدان، اللهم إلا لإظهار مدى الاهتمام بهذه المؤسسات المهمة من طرف الحكومة، لوعيها بمحورية دورها في عملية الإصلاح الحقيقي للأوضاع الإقتصادية للبلاد، لكنها تقر بالعجز النابع والمتجذر في أوصال الإدارة العمومية قبل الحكومة والحكومة محكومة بالإدارة، فعجز الأخيرة ينعكس سلبا على الأولى.

توصيات: ضرورة التوجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كمحرك لبلوغ الأمن الاقتصادي، وهذا من ناحية أنه فرض وليس اختيارا لأن الاستمرار في الاعتماد على قطاع المحروقات لشراء السلم الإجتماعي وإهمال جوانب الإستثمار وخلق الثروة، أضر بالأمن الإقتصادي الجزائري نتيجة الآثار السلبية المترتبة عن تقلبات أسعار النفط التي تخضع لمؤثرات خارجية أكثر منها داخلية.

تبعية الأمن الاقتصادي لقطاع المحروقات أظهر عدم نجاعته خلال الأزمة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر والتي فرضت على السلطات العمومية أن تنظر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأكثر جدية وتعيد بلورة الاستراتيجية المعتمدة لترقية وتطوير هذا القطاع الذي يساهم في الحركية الإقتصادية والإجتماعية

كما وأن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم في رفع قدرت الإقتصاد الوطني على تلبية احتياجات المستهلك وكذا رفع قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.

النهج الجديد الذي تبنته السلطات العمومية لبعث قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (مختلف صيغ دعم تشغيل الشباب) يهدف لدعم الإستثمار وتحقيق الحركية الاقتصادية، فيجب أن يترجم في تصحيح معظم الاختلالات الناتجة عن الممارسات السابقة من جهة وضرورة استمراريته في بعض الجوانب المرتبطة بالسلم الإجتماعي، مع ضرورة المراقبة والمتابعة من السلطات المعنية.

هذه الإجراءات الجديدة المتبناة الهدف منها هو خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة كقطاع بديل عن قطاع المحروقات وبالتالي جعل الأمن الاقتصادي مسألة مرهونة بأسباب يمكن التحكم فيها داخليا للدور الفعال لهذه المؤسسات في تحقيق الحركية الإقتصادية والرضى المجتمعي، وبالتالي ضمان الأمن الاقتصادي بمختلف أبعاده.

6. قائمة المراجع

أ/ الكتب:

1/ أبو الحسن أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة (القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ب.س.ن)

الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكيل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة 2016

2/ ادوادر مورس وآخرون، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية، (بيروت: معهد الدراسات الإستراتجية، 2007)

3/ محمد دودار، مبادئ الاقتصاد السياسي(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية،ط2، 2007)

ب/ المجلات والدوريات والمؤتمرات:

1/أحمد منير النجار، الريعية والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السابع، التنمية المستدامة وسوق العمل ، الجمعية الاقتصادية العمانية،مسقط. 9، 10 مارس2014

2/ ثناء فؤاد عبد الله ،الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي، علاقات التفاعل والصراع (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)

3/ حازم الببلاوي، "الدولة الريعية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ع. 103(بيروت، 1987)

4/ جورج قرم ، التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2008)

5/ شريفة بو الشعور، الحوكمة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في إدارة العوائد النفطية في الجزائر، ميلاف للبحوث والدراسات ، المجلد ،4، ع.1، (جوان، 2018)

6/ عبد الرزاق أمقران، نوري دريس، زين الدين خرشي، "البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنمية في الجزائر"، انثربولوجيا، ع.3،(مارس 2015)

7/ توفيق المدني، أزمة الدولة الريعية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،ع. 2 (ديسمبر 2012/

8/ عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)

9/ عكاشة فضيلة ، "الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع.1 (سبتمبر 2011)

10/ ماجد عبد الله المنيف،" صناديق الثروة السياسية ودورها في إدارة الفوائض النفطية". بحوث اقتصادية عربية ع.47 (2009)

11/ محمود عبد الفضيل، السلوك والأداء الاقتصادي للدولة الريعية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989

12/ غسان سلامة وآخرون، الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)

13/ زياد حافظ، البنية الاقتصادية والنظام السياسي والفساد في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)

14/ نور الدين دخان ، أمينة مرزاق، "الريع السند الاقتصادي للدولة في المجال السياسي العربي"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ، م. 5، ع.1(جوان 2018)

15/ نبيل بوفليج ،" دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة - 2000 - 2010 "، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،ع. 2 (ديسمبر 2012

ج/ باللغة الأجنبية:

1/ Vecyour sezare, sence hestoreq ecnemic skerabchen (Landen :yer ganur 2000),p.162

2/ Samir Bellal, Essai Sur La Crise Régime Rentier D'Accumulation En Algérie: Une Approche En Termes De Régulation,) Thèse *De Doctorat*, Université Lumière Lyon 2, 2011), p.91.

3/ H.Mahdavy, The Patterns and Problems of Economic Development in RentierStates:The Case of Iranin:M.A.Cook, ed., Studies in Economic History of the Middle East: From the Rise of Islam to the Present Day (London: Oxford University Press, 1970), pp. 428-467

4/Mark.Blaug ,lapenseeeconomique(Paris :economica ,5eme edition, 1998),p.117

د/الأطروحات والرسائل العلمية:

1/ دريس نوري، الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكيل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2016)،ص.2017،200.

2/ عادل أورابح، الدولة الريعية وإشكالية الأمن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر، 2018)،

3/ مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة حالة المؤسسات - الصغيرة و المتوسطة. مذكرة ماجستير غير منشورة، (المركز الجامعي غرداية